بسم الله الرحمن الرحيم

# " الخصخصة ... معايير ومحاذير "

أ . د مصطفي بهجت عبد المتعال

رئيس جامعة المنوفية الاسبق

## مختصر

**تمهيد :**

يتضمن تساؤلات عن الخصخصـــة ومـا دعي اليهـا وأهدافها ، وأساليبها ومعاييرها ومحاذيرها وماذا بعد الخصخصة .

وتتناول الورقة محاولة الاجابة علي تلك التساؤلات بالعناصر التالية : ـ

- الخصخصة مفهومها ومضمونها وجوهرها بإيجاز .
- خلفية تاريخية دعت الي الخصخصة .
- العولمة والنظام العالمي الجديد .
- موقف العالم الثالث ـ ومصر بخاصة .
- اهم اهداف الخصخصة .
- اساليب الخصخصة .
- المعايير والمحاذير الواجب مراعاتها عند الخصخصة .
- ماذا بعد الخصخصة ؟ التقييم والمتابعة .
- الخاتمة تؤكد ان المنافسة الحرة التي تدفع الي التميز كفيله بالاصلاح الاداري والاقتصادي ونتساءل هل لابد من الخصخصة ؟ وتضيف تخوفا من تيار العولمة .

أ . د مصطفي بهجت عبد المتعال

رئيس جامعة المنوفية الاسبق

## تمهيد :

قد يتساءل البعض :

ما هي الخصخصـــة ؟ وما الذي دعـي اليهـا ؟

وما هي أهم أهدافها ؟ وما هي أهم أساليبها ؟

وما هي معاييرها ومحاذيرها ؟ ثم ماذا بعد الخصخصة ؟

## الخصخصة :

الخصخصة ـ بايجاز ـ تعني :

التحول من الملكية العامة ( للدولة ) أو التبعية العامة ـ بالنسبة الي المشروعات والمؤسسات الاقتصادية ـ الي الملكية أو التبعية الخاصة . أي توسيع وتنويع قاعدة الملكية .

كما قد تعني : التحرر من تدخل وهيمنة الدولة الحاكمة ، فيما يتعلق بمسيرة الانشطة الاقتصادية ، من خلال تحرير مؤسساتها أو مشروعاتها ، ومن خلال تحقيق استقلاليتها ، بحيث لا تتمتع ولا تخضع لحماية الدولة ، ولا تتمتع بأي مزايا أو مركز احتكاري متميز نتيجة

---

* ورقة قدمت يوم ٢١ مارس ٢٠٠١ ـ الي ندوة " الخصخصة ... ايجابياتها ... سلبياتها " التي اعدتها منظمة " ويسكاد ـ للاستشارات والتطوير الاداري " . شركة امريكية تأسست عام ١٩٧٦ بولاية نيوجيرسي بالتعاون مع بيوت الخبرة العربية والاجنبية . د . سعيد عامر وشركاه ... { ٧ ش عدنان الراوي ـ ارض الجولف ـ مصر الجديدة ـ القاهرة } .

التبعية أو الملكية العامة . وبهذا تعتمد المؤسسات علي قدراتها وكفاءتها الذاتية .
وقد تعني كذلك : اخضاع نشاط تلك المؤسسات لعوامل وآليات اقتصاد السوق ، وعوامل وآليات العرض والطلب ، في مناخ تسود فيه المنافسة الحرة التي تدفع الي التميز .
كما قد تعني : تعديل هيكلة المؤسسات الاقتصادية ، بما يحقق التوازن المنشود بين القوي الفاعلة في الاقتصاد القومي ، وذلك بالجمع بين نظامي الملكية العامة والملكية الخاصة كل في المجال الذي يناسبه دون تطرف ، وترشيد توزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة علي الاستخدامات المختلفة ، مع رفع كفاءة تشغيلها وتعظيم عوائدها ومخرجاتها ، وما يحقق عدالة توزيع الدخل ، ومزيد من النمو المتواصل .

هذه هي بعض أهم معاني ومضمون ومفهوم الخصخصة بايجاز . وجميعها تعني في الحقيقة ان الخصخصة ليست هدفا في حد ذاتها ، بل هي وسيلة أو احدي الوسائل التي قد يقع الاختيار عليها ضمن استراتيجيات الاصلاح الاقتصادي ، والتصدي لتحديات التغيير والتطوير المستمر لما هو أفضل اقتصاديا للدولة بعامة . وذلك من خلال التحول من الاقتصاد الذي يعتمد علي التخطيط المركزي ( أو شبه المركزي ) ، والتحول من النظم الاشتراكية ( أو الشمولية ) الي النظم الليبرالية الرأسمالية والحرية الاقتصادية ، كليا أو جزئيا .

وجوهر الخصخصة ـ كما أحسب ـ يتلخص في تنويع وتوسيع قاعدة الملكية ، وفي تحرير السوق بالمنافسة الحرة ، وباقتصاديات العرض والطلب ، التي تسعي في المحل الاول الي تحقيق الربح وتعظيمه .

## خلفية تاريخية :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأ التوسع في تدخل الدول في النشاط الاقتصادي . وكان ذلك بدافع ازالة آثار الحرب ، وتوفير الخدمات الاساسية ، واصلاح المرافق العامة ، واعادة البناء والتعمير ، وتعويض الشعوب التي تحملت اعباء وأهوال الحرب وتوابعها بدعم السلع والخدمات الضرورية . وأيضا بدافع الاسراع في التقدم الاقتصادي ، ونمو الدخل القومي ، وتحقيق العدالة في توزيعه . وكذا بدافع أن يمول عوائد ذلك النشاط الموازنة العامة للدولة لمجابهة متطلباتها من الخدمات الاساسية المتزايدة والمتسارعة في التطور .

وقد قاد هذا التوجه الدول الكبري بتأميم معظم مرافقها ومشروعاتها ومؤسساتها وتوفير الحماية العامة لها ، أو بالتحكم في ادارتها والهيمنة عليها .

الناتج القومي العام ، وفي معدلات نموه ، ومعدلات الاستثمار القومي ... أي ما قد يوصف باقتصاد تحكمي موجه بصفة عامة ، تهيمن فيه الدولة علي النشاط الاقتصادي ومؤسساته وغالبا مع فقدانها القدرة التنافسية في الداخل والخارج .

ولكن تدهورت تدريجيا كفاءة تشغيل تلك المشروعات والمؤسسات العامة . وتسللت عوامل التسيب بها . وتعاظمت سلبياتها ونواحي القصور في قدراتها . واتضح أن سياسة التأميم والهيمنة والتحكم لم تحقق كل ما كان متوقعا منها وما كانت تهدف اليه من نمو وارتقاء بالاقتصاد القومي . كما أصبحت المشروعات الاقتصادية العامة ـ أو كادت تصير ـ عبئا علي الدولة وعلي اقتصادها لا عونا لها . الامر الذي دعي الدول الصناعية الكبري والمتقدمة اقتصاديا الي التوجه نحو خصخصة القطاع العام في معظم المجالات الصناعية والخدمية . وذلك أملا في أداء افضل للاقتصاد القومي وللادارة المالية للدولة ، ولزيادة وتزايد معدل نمو الدخل القومي ، ولتشجيع التطوير والاستثمار في الاسهام وفي استخدام التكنولوجيات المتقدمة والمستحدثة برأس المال الخاص الوطني أو الاجنبي .

## العولمة والنظام العالمي الجديد :

جدير بالذكر أن هذه التوجهات الجديدة نحو التحول الاقتصادي والخصخصة قد صاحبه تيار " العولمة " بكل مخالبها وانيابها ، وايجابياتها وسلبياتها . والتي تركز فيها الدول الكبري علي استقطاب الدول النامية . ثم حدث انهيار الاتحاد السوفيتي بنظامه الاقتصادي المركزي والشمولي وتوجهه بعد ذلك نحو آليات السوق . وبهذا انتشر الفكر الرأسمالي مع انفراده بالقوة الفاعلة والخطيرة في مختلف المحافل الدولية . ونمت التكتلات الاقتصادية العالمية ، وتزايد تضخم الشركات العملاقة متعدية ( أو متعددة ) الجنسية وعابرة القارات . وجميعها تسعي بشراهة لتحقيق الربح وتعظيمه ، وتوسيع الاسواق المحلية والدولية بشتي الوسائل . وأزيل معظم الحواجز والمعوقات الجمركية ، وانشئت العديد من مناطق التجارة الحرة . وقد ساهمت في كل ذلك الثورة العلمية الهائلة في نظم وتكنولوجيا المعلوماتية ، وفي وسائل وتكنولوجيا الاتصالات الرهيبة . وبزغ عصر التجارة الالكترونية . وجميع هذه الطفرات العلمية الهائلة والتكنولوجيا المتسارعة في التطور تنفرد بها الدول الرأسمالية المتقدمة وبهذا

انتقل مركز الثقل الاقتصادي وكذا الثقافي والتكنولوجي والعلمي من المركز الوطني الي العالمي .

وبدأت المنافسة العالمية الضارية المفترسة ... وأصبح العالم كله وكأنه قرية واحدة صغيرة ، لا مكان ولا أمن فيها للضعيف .... عالم جديد أهم سماته المنافسة الشرسة التي أصبحت أقوي من تحكم وهيمنة الدولة ، مع حرية السوق ... وكلاهما يدعوان الي ضرورة التميز واليقظة والجودة الشاملة ومسابقة الزمن ...

## موقف العالم الثالث ـ ومصر بخاصة :

لضرورة التكيف مع كل هذه المتغيرات الخطيرة العالمية المعاصرة ، حذت معظم الدول النامية ـ دول العالم الثالث ـ حذو الدول الكبري والمتقدمة ، في التوجه نحو التحرر الاقتصادي والرأسمالية وبالتبعية نحو الخصخصة ... وذلك اقتداء بصفة خاصة بما حدث في المملكة المتحدة وهي احدي الرواد في هذا الاتجاه .

وقد حذت الدول النامية هذا الحذو ، بحماس ساذج مع بالغ الاسف ، رغم الفوارق الكبيرة والعريضة بين ظروف وقدرات الدول النامية وامكانات وقوة الدول الكبري . ولهذا كان النجاح حليفا لبعض تجارب الخصخصة دون غيرها ، وفي بعض الدول الكبري والصغري دون جميعها ، وذلك في تحقيق ما استهدف من ورائها .

وقد بدأ هذا التوجه عندنا ـ في مصر في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ( وصدر قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ) ـ وهذا عكس ما حدث في الخمسينات والستينات من تمصير ثم تأميم ثم احتكار قومي ( عام ) لمعظم الانشطة الاقتصادية انتاجية وخدمية . وكان ذلك التوجه الجديد بناء علي توصيات كل من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي للدولة ، أملا في اقالة الاقتصاد من عثراته ، واعانة الدولة علي مواجهة اعباء مديونياتها الخارجية فضلا عن مسئولياتها الداخلية .

وقبل أن استرسل في الحديث عن الخصخصة بايجابياتها وسلبياتها ، أو بمعاييرها ومحاذيرها ، يجدر أن أقول كلمة حق عن القطاع العام ودوره الكبير في اقتصاد مصر خلال تلك الحقبة التي ساد فيها . حيث أن الحكم علي القطاع العام خارج سياق عصره وزمانه فيه ظلم بين ، وخطأ كبير . لقد أدي القطاع العام في

الاستقرار والصمود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري في ذلك العصر .

واستأذن في أن أضيف ، أنه يجب عند عقد أي مقارنة بين نظامين مثل نظام يسوده القطاع العام ، ونظام يسوده القطاع الخاص ، أن تبني المقارنة بما يشمل الايجابيات والسلبيات ومحصلتهما بالنسبة لكل من النظامين ، هذا مع مراعاة ظروف عصر كل منهما . ويجب ألا تقتصر المقارنة علي ايجابيات أي نظام بسلبيات النظام الآخر مع اغفال ملابسات كل منهما وسياق زمانهما والظروف الداعية والمواكبة لهما ، داخليا وخارجيا . وذلك لتكون المقارنة عادلة ومجدية . أقول هذا نظرا لأن كثيرين من الدعاة الي الخصخصة والمؤيدين لها يتباهون بايجابياتها . ويغفلون سلبياتها مهما كان حجمها ويندون بسلبيات نظم الملكية العامة ويغفلون عن ايجابياتها .

## أهم اهداف الخصخصة :

نخلص مما سبق أن " الخصخصة " ليست إلا أحدي الوسائل التي قد يقع الاختيار عليها عند اعداد استراتيجيات وبرامج الاصلاح الاقتصادي . وبالتالي ، فان الهدف الاساسي من الخصخصة في كل الدول ، وبالمثل في مصر بخاصة ، هو التصدي لما أصاب بعض مؤسسات القطاع العام من وهن ، وما تسلل اليها من عوامل التدهور وضعف الكفاءة التشغيلية والانتاجية ، ولتعاظم سلبياتها ... هذا فضلا عن ضرورات الاصلاح الاقتصادي بعامة . وما يتبع ذلك من رفع مستوي المعيشة للمجتمع بكل فئاته ، وضرورة رفع وتزايد معدلات نمو الدخل القومي ، واصلاح سبل توزيعه ، والحد من التضخم ، وترشيد توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة علي الإنشطة المختلفة مع رفع كفاءة استخدامها وتعظيم عوائدها ومخرجاتها . وكذا الاصلاح الهيكلي للاقتصاد القومي واتاحة الفرصة لكي ينطلق بكفاءة ، وينمو بلا قيود وخاصة في مجال الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة المتقدمة والمتسارعة وما أكثرها ، مثل . التكنولوجيا الحيوية ، والهندسة الوراثية والجينات والمواد المخلقة ، وعلوم الفضاء ، والطاقة المتجددة ، وتكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات والالكترونيات والبرمجيات وناهيك عما سوف يستجد ...

هذا بالاضافة الي تقليص هيمنة الدولة علي الأنشطة الاقتصادية وتفريغها للمهام الاساسية كحارسة وكصانعة سياسات ، ورقيبة عامة علي تنفيذها وعلي الاقتصاد بعامة وعوامل تطوره بخاصة ، ومزيلة لمعوقات نموه ...

مع احتفاظها بنصيب في حقوق الملكية لبعض المشروعات الاستراتيجية والضرورية لأمنها . وكراعية ومسئولة عن رفاهية محدودي الدخل وفئات المجتمع الضعيفة .... فبدلا من أن تكون الحكومة هي العازفة الرئيسية والوحيدة في الاوركسترا الاقتصادي ليصبح المايسترو وضابط الايقاع يوزع الأدوار علي مختلف العازفين ويؤمن مستوي الاداء وجودته في المعزوفة أو السيمفونية الاقتصادية .

ولا يجب أن ننسي دور الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي لجميع القوي والمؤسسات العاملة فيه ، لتعمل بكفاءة ، وبدون معوقات بثقة في مقومات الاستقرار ، ولكيْ تكون حافزا مشجعا لمزيد من الاستثمار ، وحافظا وراعيا بل ومنميا لموارد الدولة بجملتها سواء كانت في ملكية عامة أو خاصة ، ومانعة لأي ضياع أو اهدار

## أساليب الخصخصة :

تتعدد وتتباين اساليب الخصخصة كأحدي وسائل الاصلاح الاقتصادي وذلك وفق المفهوم والمضمون السابق ايضاحه ، من حيث تغيير وتوسيع وتنويع قاعدة ملكية المشروعات والمؤسسات الاقتصادية من الملكية أو التبعية العامة الي الملكية الخاصة ، كليا أو جزئيا وفي كيفية ادارتها ، وذلك في مناخ تسوده ، بل وقد تهدده وتتحداه ، المنافسة الضارية الوافده من الخارج فضلا عن المنافسة الداخلية ولعل أهم هذه الاساليب ـ بإيجاز هي : ـ

ـ البيع الشامل ( أو البيع الجزئي ) لحقوق الملكية من خلال سوق الاوراق المالية ( في حالة الاسهم ) أو البيع المباشر للمستثمر أو المستثمرين أو للعاملين أو اتحاداتهم .

ـ تكوين هيكل ملكية مشتركة ـ بزيادة رأس المال وافساح المجال لاسهام القطاع الخاص الذي يمول الزيادة . أو بالاندماج مع مشروعات ذات ملكية خاصة ـ بالتصفية النهائية للمشروع ، أي بيع أصوله ( بالمزاد ) جملة أو بأي شكل آخر مع توقفه عن الاستمرار في النشاط .

وهذه اساليب مرتبطة بتغيير الملكية وتوسيع قاعدتها .

وهناك اساليب أخري مرتبطة بتوفير مناخ المنافسة التي تفسح المجال للتميز وتدفع إليه ، وذلك : ـ

احتكاره للقطاع العام أو للدولة ) ، وفتح باب المنافسة الحرة من الداخل أو الخارج مع استمرارية وجدات القطاع العام أو غير ذلك .

كما يوجد أساليب أخري مرتبطة بالادارة ومنها : ـ

ـ تأجير المؤسسة ( تأجير طويل المدي Leasing ) للقطاع الخاص ، القومي أو الاجنبي ، لكي يديرها بمعرفته دون أي تدخل من الدولة الحاكمة أو المالكة .

ـ أو تأجير أو منح امتياز حق استثمار واستعمال المرفق ( المنتج للسلعة أو الخدمة ) لتشغيله بمعرفة القطاع الخاص { أي بالوكالة Franchising } مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الاصلية ، وذلك لمدة معينة ( قابلة للتجديد ) بمقابل أو بعمولة ... الخ .

هذا وقد يقتضي الأمر اعداد بعض المشروعات المزمع خصخصتها ـ خاصة في حالة المشروعات المتعثرة ـ باصلاح هيكلها التمويلي أو بترشيد العمالة بها ، أو بتخليصها من بعض عوامل ضعفها ، وذلك لجذب الاستثمار الخاص ، وليسهل خصخصتها دون بخس في قيمتها ، ولتحفيز القطاع الخاص لكي يتولي أمرها .

والامثلة عديدة في الواقع العملي ، لهذه الاساليب والاجراءات . ولكل منها متطلباتها ومشاكلها وصعوباتها وآثارها ونتائجها ومدي فعاليتها في تحقيق الهدف منها ، ومناسبتها للمجال والنشاط موضوع الخصخصة . إذ يتوقف علي الأسلوب المختار فعالية الخصخصة كوسيلة للاصلاح الاقتصادي المنشود والتصدي لتحديات التغيير والتطوير المتلاحقة والمتسارعة . ولهذا يجب التروي جيدا في اختيار الاسلوب المناسب في كل حالة حيث يعتمد نجاح الخصخصة علي حسن اختيار اسلوبها فضلا عن إحكام توقيتها .

وهذا يقودنا ـ في هذا المقام ـ لطرح ومناقشة المعايير والمحاذير الواجب مراعاتها عند التوجه نحو الخصخصة واختيار أسلوبها وتوقيتها .

## المعايير والمحاذير الواجب مراعاتها عند الخصخصة :

لما كانت الخصخصة ليست إلا وسيلة أو احدي وسائل الاصلاح الاقتصادي

بالمفهوم والمضمون السابق التنويه عنه ، فأن اللجوء إليها لابد أن يخضع لبعض الضوابط والمعايير والمحاذير ، أي الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان ، ومراعاتها عند الخصخصة . وهي ما يجب أن تتم مراعاتها من منظور قومي بحت . وذلك في ضوء ما تستهدفه تحديدا من الخصخصة .

وهذا المنظور القومي أحسب أن له أبعادا عديدة . ولعل أهمها :

البعد الاقتصادي ، والبعد المالي ، والبعد الاجتماعي ، والبعد السياسي (وخاصة بالنسبة للمحاذير ) . وهي أبعاد متداخلة ومترابطة . ولجميعها نفس الاهمية . بمعني أنه ليس لها ترتيب معين حسب أفضليتها . حيث أنها تكتسب تلك الاهمية بما يتناسب مع ملابسات وظروف عملية الخصخصة ومجالها واسلوبها المختار وتوقيتها . فقد تحظي الاعتبارات الاقتصادية مثلا بالاولوية في الاعتبار كما يبدو لأول وهلة نظرا لأن المستهدف العام منها هو الاصلاح الاقتصادي . ولكن قد تفوق الاعتبارات ( أو المعايير ) المالية غيرها من الاعتبارات كما يبدو عند التوجه نحو خصخصة مؤسسة يعود منها حصيلة كبيرة تدعم وتمول الاصلاح الاقتصادي ، أو مؤسسة متعثرة أو مؤسسة تحقق خسائر وتمثل عبئا علي موازنة الدولة . هذا وقد تحتل الاعتبارات الاجتماعية المحل الاول عند اتخاذ قرار بذاته خاصة عندما تمثل العمالة أو العنصر البشري أو البيئي ركيزة أساسية في عملية الخصخصة . كما قد تجبُ الاعتبارات السياسية جميع تلك الاعتبارات وتهيمن علي قرار الخصخصة في مجال معين وتوقيتها أو إلغائها .

وأسارع بأن أوضح بأن هذه المفاضلة بين الأبعاد الأربعة لا تعني بالضرورة اغفال بعضها ، خاصة وأنها متداخلة ومترابطة ، وتكمل بعضها البعض ويحسن ادراك اهمية كل منها وأخذ جميعها في الحسبان .

وأذكر فيما يلي بعضا من المعايير التي أعنيها بايجاز . واعتقد أن معظم المحاذير التي أعنيها في هذا المقام ، مستمدة من نفس المعايير . إذ يعتبر عدم توفر المعيار الفاعل يعتبر تحذيرا في حد ذاته . وأحسب أن معظم المعايير ( والمحاذير الضمنية) الوارد ذكرها فيما يلي لا تحتاج الي شرح أو تفسير وأهمها (غير مرتبة أو مصنفة ) هي : ـ

* وضوح ـ أي تحديد ـ الاهداف المنشودة والرسالة المستهدفة من المشروع ذاته وكذا من التوجه نحو خصخصته .
* الجدوي الاقتصادية ـ وهذا ليس في المدي القصير ، انما في المدي الطويل . أي برؤية مستقبلية بعيدة المدي ـ مع مراعاة الأولويات ، وكل ذلك بمقاييس التكلفة والعائد .
* التنمية ـ وأعني التنمية الشاملة ، أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو البيئية .
* التحديث والتطوير التكنولوجي ـ وأعني هنا مواكبة متطلبات المستقبل ومستحدثاته .
* عدم تقليد انظمة مستوردة ( دون تطويع ) مع الاستفادة من تجارب الدول الأخري .
* رفع كفاءة التشغيل ، والتحرر من البيروقراطية الحكومية ( المعوقة ) وتحقيق الجودة الشاملة ، ومفهوم الادارة الاقتصادية .
* ترشيد الأداء ورفع الكفاءة الانتاجية .
* الربحية وتعظيم القيمة المضافة .
* معالجة ظواهر الهدر والفاقد والضياع في الموارد الاقتصادية .
* التخلص من المخزون الراكد وتجنب حدوثه .
* المنافسة والتسويق وتفعيل آليات السوق ، ورفع القدرة التنافسية .
* محاربة أو منع الاحتكار والمزايا التفضيلية والحماية الحكومية .
* تحقيق المزايا التنافسية وتنمية الصادارات .
* موقف سوق الاوراق المالية وظروفه ونشاطه برؤية مستقبلية .
* العمالة ( وظروف البطالة ) وآفاق اتاحة فرص عمل جديدة .
* احتياجات محدودي الدخل وفئات المجتمع الضعيفة من دعم السلع والخدمات .
* موقف الميزان التجاري ، والتحكم في الواردات وتنمية الصادرات ( رؤية مستقبلية ) .

* تدفقات النقد الاجنبي وسعر الصرف ـ رؤية مستقبلية .
* عدالة وموضوعية تقييم المشروعات ، وحصيلة الخصخصة أي عدم البيع بثمن بخس .
* حسن استخدام حصيلة الخصخصة في اطار الاصلاح الاقتصادي .
* اساليب وبدائل الخصخصة .
* الأمن القومي . الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ـ مع الحذر من الاستثمارات الاجنبية ، وتمكين الاجانب حيث لا يجب ، قطاعيا أو مؤسسيا .

وأخيرا وفي ضوء تلك المعايير والمحاذير ، أي الضمانات والضوابط ، والاعتبارات الواجب مراعاتها بأبعادها الاربعة : الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي ـ ليتخذ قرار الخصخصة ، ويحدد اسلوب اجرائها ، وكيفية وآليات تنفيذها ، وتوقيتها ... أو يتخذ القرار بتأجيلها ... أو بعدم الخصخصة ... وباختيار اسلوب آخر أو وسيلة أخري لتحقيق الهدف الاسمي من كل ذلك ، ألا وهو " الاصلاح الاقتصادي بعامة ومجابهة تحديات التغيير والتطوير الي الافضل " .

## ماذا بعد الخصخصة ـ المتابعة والتقييم : ـ

أري ضرورة تقييم عمليات الخصخصة التي تمت حتي الآن ، وذلك علي مستوي كل وحدة علي حدة . بمعني ضرورة متابعتها في ضوء ما سبق ذكره من معايير ومحاذير ، وتحديد ما تحقق من أهداف خصخصتها ـ وذلك من منظور كل من الدولة المالكة الاصلية من جهة ، والمالك الخاص الذي آلت اليه ملكية أو ادارة المشروع بعد خصخصته وذلك لحماية الاقتصاد القومي وضمان وتأكيد مسيرة وبرنامج اصلاحه . وكذا للتأكد من التزام المالك الخاص الجديد بشروط الخصخصة وعدم اخلاله أو اضراره للاقتصاد القومي . وعلي أن تتم المتابعة والمراجعة والتقييم بعد الخصخصة ولمدة لا تقل عن خمس سنوات مثلا وذلك بمعايير اقتصادية واجتماعية وأيضا سياسية .

واقترح العناصر أو المعايير التالية لقياس آثار الخصخصة ، وذلك بمقارنة تلك العناصر قبل وبعد الخصخصة بالنسبة لكل وحدة أو مشروع على حدة : ـ

والتوسع والتطوير والتحديث في النشاط ومعداته ـ التطور التكنولوجي ـ العمالة حجما ونوعا وتدريبا وتأهيلا وتوفير فرص عمل جديدة ـ التصدير وأسواقه ـ الميزان التجاري وتدفقات العملة الاجنبية ـ كفاءة التشغيل والكفاءة الانتاجية والجودة الشاملة ـ التأثير البيئي ـ مراعاة المسئولية الاجتماعية ومتطلباتها والبعد السياسي ( محليا واقليميا ودوليا ) .

## الخاتمة

لكي اختتم حديثي عن " الخصخصة .. ايجابياتها ... سلبياتها " أود أن أضيف الي كل ما سبق ، أن العامل الرئيسي الحاكم والفعال في أداء الوحدات الاقتصادية لا يعتمد بالضرورة علي نوع الملكية عامة أو خاصة ، انما يتوقف في الحقيقة علي الكفاءة الادارية بمفهوم الادارة الاقتصادية . وأن المنافسة الحرة التي تدفع الي التميز كفيلة بالاصلاح الاداري والاقتصادي ، وضمان الاستمرارية في النشاط والنمو والتطوير والتحديث في كل آلياته .

وفي الختام ـ استأذن في أن اتساءل ـ استنكاريا : ـ

هل لابد من الخصخصة ؟ ـ ألا يمكن الاصلاح الاقتصادي ، في ادارة المشروعات دون خصخصة ؟

اليست الادارة وكفاءتها ذات بعد سلوكي واخلاقي لا يقل أهمية عن الابعاد الاخري ؟*

---

* ملحوظة :

انظر ورقتي عن " البعد الغائب ـ البعد الاخلاقي " التي قدمتها الي مؤتمر "ويسكاد " السنوي العاشر ـ في نوفمبر ٢٠٠٠

هل هناك ضمانات للإصلاح الاقتصادي بعامة ، بالخصخصة دون غيرها من الوسائل ؟

كما اتساءل عن مصير عوائد الخصخصة ( أو حصيلتها ) وكيفية استخدامها في اطار الاصلاح الاقتصادي ؟

وآخر المحاذير التي تستحق الذكر ، ينبثق عن انني أخشي ـ والله اعلم ـ أن تكون الخصخصة والدعوة لها ليست إلا مدخلا امبرياليا جديدا في تيار العولمة الجارفة لاقتحام مشروعات القطاع العام بالمستثمرين الاجانب أو بالشركات العملاقة متعددة الجنسية وعابرة القارات !

" والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

صدق الله العظيم

القاهرة في ٢١ مارس ٢٠٠١

**أ . د . مصطفي بهجت عبد المتعال**

رئيس جامعة المنوفية الأسبق